

Distr.
GENERAL

MAY 29 1992

مجلس الأمن
UN/SA COLLECTION

S/24015

27 May 1992

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائمللاتفيا لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشير إلى مذكرته المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن فرض جزاءات ضد الجماهيرية العربية الليبية . ويرغب الممثل الدائم للاتفيا في إبلاغ الأمين العام بأن حكومة لاتفيا تشعر بقلق بالغ لعدم قدرتها على الامتثال للفقرات ٤ (أ) و ٤ (ب) و ٥ (أ) و ٥ (ب) و ٦ (ج) من قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) .

وفيما يتعلق بالخطر المفروض على تصدير الأسلحة والامدادات العسكرية إلى ليبيا المنصوص عليه في الفقرة ٥ (أ) وحظر تقديم مشورة أو مساعدة تقنية أو تدريب تقني متصل بهذه الصادرات المنصوص عليه في الفقرة ٥ (ب) ، يشير الممثل الدائم إلى رسالته المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى مرفق تلك الرسالة (S/23864) . وقد نبهت الوثيقة مجلس الأمن إلى وجود غواصة ليبية تحت البناء في بولديرأجا بـلاتفيا في مصنع بناء السفن ١٧٧ التابع للأسطول البحري لبحر البلطيق في الاتحاد السوفياتي سابقا . كما لفت الانتباه أيضا إلى وحدة بناء القوات البحرية الليبية المكونة من ٩ ضباط و ١٧ اخصائيا الذين وصلوا إلى بولديرأجا مع أفراد أسرهم . وقد قام ، الآن ، ممثلو الاتحاد الروسي بإبلاغ ممثلي لاتفيا بأن العمل في الغواصة الليبية قد توقف ، وأن الغواصة الليبية لن تسلم إلى ليبيا ما دامت جزاءات الأمم المتحدة سارية وأن الأفراد العسكريين الليبيين سيرحلون عن لاتفيا . وحكومة لاتفيا غير قادرة على التحقق من دقة هذا البيان لأنها منعت من الدخول إلى مصنع بناء السفن ١٧٧ في بولديرأجا .

أما بالنسبة للخطر المفروض على السفر بطريق الجو وعلى إمداد الجماهيرية العربية الليبية بالطائرات المنصوص عليه في الفقرتين ٤ (أ) و ٤ (ب) ، فقد منعت حكومة لاتفيا من الدخول إلى جميع القواعد الجوية العسكرية السوفياتية السابقة الموجودة على أراضي لاتفيا . وبالتالي ، فإن حكومة لاتفيا غير قادرة على تأكيد امتثالها للفقرتين ٤ (أ) و ٤ (ب) .

وفيما يتعلق بفرض قيود على دخول المواطنين الليبيين المعروفين الذين منعوا من الدخول إلى دول أخرى أو طردوا منها بسبب تورطهم في أنشطة إرهابية ، المنصوص عليه في الفقرة ٦ (ج) ، فإن حكومة لاتفيا لم تتمكن من مراقبة وشائق تفويض الأشخاص الذين يدخلون إلى أراضي لاتفيا عبر قنوات عسكرية . ولذلك فإن حكومة لاتفيا غير قادرة على تأكيد امتثالها للفقرة ٦ (ج) .

ويعرب ممثل لاتفيا الدائم عن أمله في أن ترسل الأمم المتحدة فريقا لتقصي الحقائق إلى لاتفيا ليتفقد المنشآت العسكرية الخاضعة للسيطرة الروسية على النحوس المطلوب في رسالته المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، مع المرفق . فهذه المساعدة من الأمم المتحدة ستتمكن حكومة لاتفيا من الامتثال للتدابير الالزامية التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) .

ولم يكن من الضروري أن تتخذ لاتفيا اجراءات محددة فيما يتعلق بالاحكام المتبقية من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) ، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي :

(أ) الفقرة ٥ (ج) ، نظرا لانه لا يوجد مسؤولون أو وكلاء من لاتفيا في الجماهيرية العربية الليبية لتقديم المشورة إلى الحكومة الليبية بشأن المسائل العسكرية ؛

(ب) الفقرة ٦ (أ) ، نظرا لان كلا من لاتفيا والجماهيرية العربية الليبية ليس له بعثات لدى البلد الآخر ؛

(ج) الفقرة ٦ (ب) ، نظرا لانه ليس للخطوط الجوية العربية الليبية مكتب في لاتفيا .

وتؤكد حكومة لاتفيا للأمين العام أنها ترغب في أن تتصرف مع الامتثال بدقة لاحكام القرار وكذلك في أن تتعاون تعاوننا تاما مع اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار في اضطلاعها بمهامها وفقا للمطلوب في الفقرتين ٧ و ١٠ من القرار . إلا أنه نظرا لان حكومة لاتفيا لا يُسمح لها بالتفتيش على أي من القواعد والمرافق العسكرية الخاضعة للسيطرة الروسية والموجودة في أراضي لاتفيا ، فإنها تعلن أنه بدون مساعدة الامم المتحدة ، لا يمكن لحكومة لاتفيا أن تمتثل لجميع احكام القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) .
